دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري (الواقع والآفاق)

The role of small and medium industrial enterprises in the development of the Algerian industrial sector (reality and prospects)

جغوط عبد الرزاق[1♦]، سماش كمال [2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر ، الإيميل:djaghout.ar@gmail.com

[2] أستاذ محاضر، جامعة عنابة، الجزائر، الإيميل:semmechek@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018-02-10 تاريخ القبول: 2018-12-04 تاريخ النشر: 2018-12-12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي في ترقية وتطوير هذا القطاع، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الجزائر، ومساعي الدولة الى التنويع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل..

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية القطاع الصناعي، التنويع الاقتصادي

تصنيف JEL : F63، L10.

Abstract

The purpose of this study is to identify the role of small and medium enterprises active in the industrial sector to promote the development of the latter, especially in the light of the current economic crisis in Algeria, and the efforts of authorities to diversify the economy and sources of income

Keywords: Small and Medium Enterprises, Industrial Sector Development, Economic Diversification

JEL Classification: XN2 ،XN1

♦المؤلف المرسل: جغوط عبد الرزاق، الإيميل: djaghout.ar@gmail.com

1.مقدمة:

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة جاهدة لتجاوز الأزمة الاقتصادية الراهنة، والتي أدت الى اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية الوطنية، من خلال تباطؤ معدلات التنمية وتجميد المشاريع، بالإضافة الى الرفع من الثقل الضريبي، وغيرها من الاستراتيجيات الظرفية التي ترى فيها الحكومة حلا لهذه الازمة على المدى القصير، ولكن يبقى التساؤل مطروحا حول الحلول بعيدة المدى، والخروج من التبعية الريعية، خاصة في ظل الامكانات التي تمتلكها الجزائر في شتى المجالات سواء طبيعية، أو بشرية.

ويعد القطاع الصناعي أحد أهم وأبرز البدائل الاقتصادية التي تبنى عليها الاقتصادات القوية والمتقدمة، وهذا ما هو غائب عن الاقتصاد المحلي، فالجزائر بلد مستهلك للواردات بعيد عن التصدير، بالإضافة الى عدم امتلاكها رؤية استشرافية في مجال النهوض بالصناعة المحلية، رغم وجود المخططات والبرامج التي سطرت إلا أن الواقع يوحي بأنها باءت بالفشل.

إن الاقتصادات المصنعة المتقدمة على غرار اليابان، والاقتصاد الأمريكي، لا يقوم على مؤسسات عملاقة كدعامة لتطوير وترقية القطاع الصناعي، بل أن هذا الأخير قائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة الخالقة للقيمة المضافة في اقتصادات تلك الدول، وواقع الحال في الجزائر يعكس فشل هذه المؤسسات في البقاء وخلق القيمة المضافة، والتي تعتبر اليوم الوسيلة الرئيسية للنهوض بالقطاعات التي تنشط فيها.

1.1 إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

- ما الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تلعبيه في الاقتصاد الجزائري؟

2.1 أسئلة الدراسة:

وللإجابة على الاشكال الرئيس، يستلزم الامر الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الصناعة في الجزائر؟
- هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خالقة للقيمة؟
- هل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر كفيل بترقية القطاع الصناعي الجزائري؟
- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية دور فعال في التنمية الاقتصادية مستقبلا؟

3.1 فرضيات الدراسة:

من خلال ما سبق، يمكن سرد بعض الفرضيات نوجزها فيما يلي:

- غياب التنويع الصناعي أبرز مشاكل قطاع الصناعة الجزائري.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر هياكل عقيمة غير خالقة للقيمة؛
- عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم تعتمد على المؤسسات ص و م بشكل رئيس لا يمكن من ترقية القطاع الصناعي في الجزائر.
- برامج الحكومة المستقبلية تعمل على تطوير الاقتصاد من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

4.1 أهمية الدراسة:

تتجلى الاهمية العلمية للدراسة في المعرفة العميقة للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية وتطوير وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بالإضافة الى تحليل نقاط الضعف التي تمس هذا القطاع من أجل وضع خطط مستقبلية في مجال

الصناعة تخرج الجزائر من تبعية البترول وتقلبات أسعاره، وصولا الى اقتصاد وطني صناعي متنوع يقوم في تركيبته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي.

5.1 المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكال الرئيس، ووصولا الى أهداف الدراسة، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض نظري لمتغيرات الدراسة على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والقطاع الصناعي، وتحليل العلاقات والتفاعلات وتقصي الاسباب، للوصول الى نتائج قيمة تقيد البحث العلمي والواقع العملي.

6.1 أقسام الدراسة:

واقع البيئة الصناعية الجزائرية؛

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري؛

2. البيئة الصناعية الجزائرية:

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بالتنوع النسبي، وهذا راجع الى البنية الطبيعية التي تتمتع بها البلاد، حيث يتكون نسيج الصناعة في الجزائر من القطاعات التالية:[1]

1.2 الطاقة:

يمثل هذا القطاع العمود الفقري الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني، وهو في الاساس حكر للقطاع العمومي، حيث يمثل 96.7 %من إيرادات الدولة، فرغم الانهيار الكبير في أسعار المنتجات الطاقوية، ولجوء الدولة الى استراتيجية الرفع من الانتاج للحفاظ على نفس معدل الايرادات، والتي بلغت معدلاته في الثلاثيات الثلاث الاولى من سنة 2015، 9%، 7.5%، و7.9% على التوالي، الا أن معدل نمو هذا القطاع بلغ 6.9%، ويعد معدل أقل مقارنة بالذي تحقق سنة 2014.

2.2 الهيدروكربونات:

تميز هذا القطاع سنة 2014 سنة 2014 نمو بلغت 9.6%، في شهدت سنة 2015 انخفاضا في معدلات الانتاج بنسبة 3.1%، حيث سجل أكبر انخفاض في الثلاثي الرابع من نفس السنة، وقدر بـ -7.1%.

3.2 المناجم والمحاجر:

شهد هذا القطاع سنة في 2015 نموا قدر بـ3.7%، وهذا المعدل من الذي سجل سنة 2014 و المقدر بـ6.6%، حيث تميز الثلاثي الاول و الرابع لسنة من سنة 2015 بنسبة نمو معتبرة، قدرت على التوالي 5.9 % و 15%، في حين سجل كل من الثلاثي الثاني و الثالث انحدار في النمو قدر ب 1.1 % و 4.4 % على التوالي.

4.2 مواد البناء:

تميزت سنة 2015 بانتعاش في هذا القطاع، وذلك من خلال تسجيل نمو بنسبة 3.8%، مقارنة من سنة 2014، والتي أظهرت ركود نسبي في معدل النمو، اذا بلغ معدلا طفيفا قدر ب 1%.

5.2 الصناعات الكيماوية:

عرف هذا القطاع خلا سنة 2015 انخفاضا قدر ب -8.7%، مقارنة بسنة 2014، حيث قدر بـ -3.4 %، وهذا راجع الى تبني فكرة التخلي التدريجي على هذه المواد، من خلال تنامي المتطلبات الدولية لحماية البيئة، لما تسفره هذه الصناعات من آثار صحية و بيئية على الفرد و المحيط الذي يعيش فيه.

6.2 الصناعات الغذائية:

يمثل هذا القطاع آفاق الاقتصاد الوطني، وهذا راجع الى الظروف الطبيعية و المناخية التي تتمتع بها البلاد، من خلال توافر ارضية فلاحية خصبة، تسهل الحصول على المواد الاولية، و مناخ معتدل يعزز و يحفز الاستثمار في هذا المجال، رغم كل هذا، عرف القطاع تباطؤ حاد في معدلات النمو، حيث انخفض بـ1 % سنة 2015، مقارنة بـ2014، حيث بلغ معدل الارتفاع في هذه السنة حوالي 7.2%، ويرجع هذا التباطؤ للثلاثين الاخيرين من سنة 2015، راجع الى الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد وعدم توافر المادة الاولية بوفرة خاصة خلال الثلاثين الاخيرين من نفس السنة، حيث كانت المعدلات على التوالي، -6.5 %، -6.9%.

7.2 صناعة المنسوجات:

شهد قطاع المنسوجات سنة 2015، تزايد بشكل ملحوظ حيث بلغ معدل نموه حوالي، 10.6% مقارنة مع سنة 2014، وهذا راجع الى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتبنى هذه الصناعات، مما ساهم في الرفع من الانتاج المحلي للنسيج.

8.2 الصناعات الجلدية و الاحذية:

هذا القطاع، ورغم توفر ثروة حيوانية معتبرة تراجع سنة 2015 ، حيث بلغ معدل الانخفاض ب -8.9%، مقارنة بسنة 2014 التي شهدت انتعاشا كبيرا بمعدل قدر ب 12.6%.

9.2 الصناعات الخشبية و الورق:

شهد هذا القطاع سنة 2015 انخفاضا قدر ب -5.9%، لكنه يعتبر أقل من الذي عرفته سنة 2014 و المقدر ب 7%.

والجدول الموالي يلخص معدلات النمو للقطاع الصناعي في الجزائر بين سنتي 2014، 2015:

القطاعات	مؤشرات القطاعات*		معدل النمو %
	2014	2015	
الطاقة	414.4	442.9	6.9
الهيدروكربونات	131.5	127.5	-3.1
المناجم والمحاجر	128.2	132.9	3.7
مواد البناء	51.7	52.3	1.3
الصناعات الكيماوية	57	52	-8.7
الصناعات الغذائية	38.2	37.8	-1
الصناعات النسيجية	12.6	14	10.6
الصناعات الجلدية والاحذية	6.7	6.1	-8.9
الصناعات الخشبية والورق	13.7	12.9	-5.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

*: مؤشرات القطاعات هي عبارة عن سلم تنقيطي يقدمه الديوان الوطني للإحصائيات.ONS

من خلال ما سبق، يتبين أن القطاع الصناعي في الجزائر قطاع عقيم، يفتقد الى التنوع الواسع في الانتاج، و يعتمد على الصناعات التحويلية بشكل كبير جدا، مع ذلك نلاحظ تذبذبا في شتى الصناعات، على الرغم من توافر البيئة الخصبة لنجاحها، وهذا راجع الى الابتعاد الكبير على التكنولوجيا من جهة، وغياب الفكر الانتاجي من جانب آخر، فهاذين العامل ،يخلق سبل تصنيع جديدة، بآفاق موجبة، تبعث الروح في الاقتصاد المحلي، وتخرجه من قيد الريع الذي تعتمده منذ الاستقلال، وهذا من خلال الاستثمار في تكنولوجيا التصنيع الحديثة، ودعمها.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن النسيج المؤسساتي في الاقتصادات العالمية لا يخلو من عنصر حيوي ينشط فيه، ويساهم بشكل فاعل في خلق القيمة، ونمو هذه الاقتصادات، ونحن هنا بصدد الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر كسائر دول العالم حاولت جاهدة ترقية هذه المؤسسات من أجل الوصول بها الى الأهداف والغايات المرجوة منها.

1.3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتلخص في القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5.6.7 منه لتبيين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية.
- بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

وقد حينت الجزائر هذا القانون (01-18)، حيث سنت قانون توجيهي جديد في22 جانفي 2017، لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وجاء تعريف هذا القانون لهذه الأخيرة كما يلي:[3]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من شخص وحيد الى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

إن اختلاف التعريفين يكمن في رفع سقف رقم الأعمال من جهة، بالإضافة الى اعتماده بعد التشغيل، والهدف من تحديث القانون 01-18 واستبداله بالقانون 02-17، هو تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التنافسية وقدرتها على التصدير، وكذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني وترقية نشاطها الصناعي. ويتضمن النص، عدة اجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات، لاسيما ما يتعلق بإنشائها، والبحث والتطوير، الابتكار.

2.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في السنوات الأخيرة، لاحظ العام و الخاص طفرة كبيرة شهدتها الجزائر في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة سنة 2011، و هذا راجع لأسباب اقتصادية و سياسية و اجتماعية، خاصة في ظل توتر الأوضاع السياسية في دول الجوار أو ما عرف بالربيع العربي، ففي ظل ارتجالية الدولة في منح قروض معفاة من الفائدة للأشخاص الطبيعيين لإقامة مشاريع صغيرة و متوسطة في شكل مؤسسات ذات طابع صناعي، تجاري وخدمي، إلا أن المدى المتوسط الذي نعيشه اليوم لهذه المؤسسات لا يعطي أي مؤشر إيجابي لهذه المشاريع، سواء في خلقها للقيمة المضافة المرجوة منها اقتصاديا، أو حتى استمرارها ككيانات اقتصادية، فحسب وزارة الصناعة و المناجم بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في نهاية 2016، حوالي 1.022.621 مؤسسة، موزعة بين القطاع العام بنسبة ضعيفة جدا، لا تتعدى 1%، أما الباقي فهي تابعة للقطاع الخاص، و الجدول الموالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار نهاية 2016.

الجدول رقم (02): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية 2016

صنف مؤ ص و م	عدد مؤ ص و م	النسبة
مؤ ص و م خاصة		
شخص معنوي	575.906	% 56.32
شخص طبيعي	446.325	%43.64
مهن حرة	211.083	%20.64
الحرف	235.242	%23.00
المجموع 1	1.022.231	%99.96
مؤ ص و م عمومية		
أشخاص معنوية	390	%0.04
المجموع 2	390	%0.04
المجموع 1+ 2	**1.022.621**	**%100**

Source : Ministère de l'industrie et des mines, **bulletins d'information statistiques**, N°30, edition 2017, P.08.

نلاحظ من خلال الارقام التي يوضحها الجدول أعلاه، الحجم الكبير التي تمتلكه الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بإمكانها القيام باقتصاد قوي، بالإضافة الى هذا الكم من المؤسسات، تنوي الحكومة الجزائرية الرفع منها بمليون (1.000.000) مؤسسة مع نهاية 2019، وهذه تندرج ضمن مخطط التنمية الممتد الى غاية 2030، والذي يقوم بشكل كبير على هذه المؤسسات كقاعدة له، وقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2016، بحوالي 9.42 % عما كانت عليه سنة 2015. وفيما يلي جدول يوضع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الانشطة.

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة

النشاط	قطاع خاص	قطاع عـــــام	المجموع	النسبة
الزراعـــــــة	6.130	181	6.311	%0.61
الطاقـــــــة	2.767	0	2.767	%0.27
أشغـــال البنـــاء	174.848	28	174.876	%17.10
الصناعـــــة	89.597	97	89.694	%8.77
الخدمـــــات	513.647	81	513.728	%50.23
الحـــــــرف	235.242	0	235.242	%23.00
المناجم والمحاجر	0	3	3	%0.002
المجموع	**1.022.231**	**390**	**1.022.621**	**%100**

Source : Ministère de l'industrie et des mines, **bulletins d'information statistiques**, N°30, edition 2017, P.12.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة لا تمثل سوى ما يقارب 9% من إجمالي المؤسسات ككل، وقد شهد هذا النوع ارتفاعا محسوسا قدر بنسبة 7.04% مقارنة بسنة 2015، أي بما يقارب 6900 مؤسسة جديدة، لكن هذا يعد رقما ضعيفا جدا مقارنة بالأهداف المرجوة من قيام هذه المؤسسات، في ظل مساعي الدول الى خلق و بعث قطاع صناعي تنافسي على المستوى الاقليمي على الأقل، وقلة المؤسسات يوحي بدلالات كثيرة و مشاكل تبقى عالقة في وجه قيام هذا النوع، في ظل الحاجة الماسة اليه اليوم في تقليل فاتورة الاستيراد، و تعديل ميزان المدفوعات الذي أضحى العجز فيه يمثل ثغرة كبيرة.

وفيما يلي جدول يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط في المجال الصناعي

الجدول رقم (03): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنة 2016

الصناعة	2015	2016	نسبة التغير	نسبة 2016
الصناعات الميكانيكية والالكترونية	157	218	%38.85	%15.14
مواد ومعدات البناء	116	152	%31.03	%10.56
الصناعات البلاستيكية	48	67	%39.58	%4.65
الصناعات الغذائية	300	493	%64.33	%34.24
الصناعات النسيجية	88	158	%79.55	%10.97
الصناعات الجلدية	23	21	%8.70-	%1.46
صناعة الخشب والورق	173	267	%54.34	%18.54
صناعات أخرى	63	64	%1.59	%4.44
المجموع	**968**	**1440**	**%48.76**	**%100**

Source : Ministère de l'industrie et des mines, **bulletins d'information statistiques**, N°30, edition 2017, P.17.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية المتوقفة عن النشاط كبير جدا، وقد ارتفع خلال سنة واحدة بمعدل 50% تقريبا، وهذا الامر يرجع الى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالمؤسسات في حد ذاتها و يتعلق الامر في سوء تسيير الموارد المتاحة، بالإضافة الى الرعونة و الارتجالية في اتخاذ القرارات بسبب غياب الفكر المقاولاتي القائم على أسس علمية صحيحة، ضف الى ذلك بعض المشاكل الخارجية على غرار مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات، و غياب المرافقة، ففي ظل انهيار اسعار صرف الدينار المحلي، أصبحت المؤسسات تعاني بشدة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع من جهة، و من جهة أخرى الحصول على بعض المواد الاولية من الخارج، والتي تؤدي بالضرورة الى توقف نشاط هذه المؤسسات، وفي ما يلي ابرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الجزائر:[4]

- مشاكل التمويل والائتمان: ويعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد)، على حساب الأنشطة الانتاجية.
- مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فان إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير.
- ضعف استخدام التكنولوجيا: من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا، ويرجع ذلك الى قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرضة للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.
- إشكالية العقار: عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم لاستثمارات أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وهذا راجع الى:
  - ✓ القيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها على الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.
  - ✓ طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.
  - ✓ رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.
  - ✓ الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية فاغلب شاغليها لا يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها.
- مشكل العمالة: تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لما يلي:
  - ✓ عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.
  - ✓ تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.

- ✓ زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها الى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى الى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة.
- ✓ عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين بها.

وعليه، في ظل كل هذه العوائق التي تقف حيال قيام واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد لزاما على الحكومة أن تسرع ولا تتسرع في ايجاد وتكييف الحلول في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة، سواء محليا أو دوليا.

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

لا يمكن الحديث عن قطاع صناعي قوي بشكل عام، دون وجود هياكل خالقة لهذه القوة، و هذه الأخيرة لا يمكن أن تؤدي دورها المرجو منها في ظل وجود العراقيل و المشاكل التي تكبح عملها في مجال الصناعة، وعليه ترقية القطاع الصناعي الجزائري لا يبدأ من خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي –كما سلف الذكر – تعد ركيزة التنمية الصناعية في الدول المتقدمة، إنما تنطلق من حل جميع المشاكل و المعيقات، سواء كانت مالية اقتصادية، تشريعية، و حتى اجتماعية، وهذا بهدف تفجير طاقات الابداع لدى هذه المؤسسات و الرفع من تنافسيتها محليا، و تنافسية الصناعة الوطنية دوليا.

إن الجزائر وضعت برامج متعددة في ترقية وتنمية الصناعة، وكل هذه البرامج لاقت مصيرا مجهولا يتراوح بين العجز عن الانطلاق فيها، وعن فشلها جملة وتفصيلا، وهذا راجع الى غياب الرؤى الاستشرافية بعيدة الأجل في هذا القطاع الاستراتيجي، وقد وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة لتنمية الصناعة، ترتكز على أربع محاور كبرى تتمثل في:[5]

- الانتشار القطاعي للصناعة؛
- انتشار وتوسع حيز الصناعة؛
- سياسة التطور الصناعي.

إن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تجسد على أرض الواقع دون الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلا يمكن إقامة مؤسسات كبيرة لتجسيد هذه الاستراتيجية من جهة نفقات الأموال الباهظة، ومن جهة أخرى البعد الزمني بالاعتماد على تلك المؤسسات يدخل الجزائر في دوامة أخرى خاصة في ظل الظرف الراهن (أزمة النفط)، كما أن معدلات تطوير الصناعة تكمن في الابداع الذي تخلقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار التجربة اليابانية والامريكية في هذا المجال.

آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصبة في الجزائر، فهناك قطاعات صناعية يمكن لهذه المؤسسات أن تتبناها على غرار الصناعات الغذائية والبلاستيكية والكيماويات الزراعية بشكل كلي، وتركيز المؤسسات الكبرى على الصناعات التي تتطلب تكنولوجيات ورؤوس أموال كبيرة جدا مثال ذلك صناعة السيارات والكهرو منزليات...، كما أن اعتماد المقاولات من الباطن على غرار المناولة، ترفع من حركية وتنافسية هذه المؤسسات (ص و م)، بالإضافة الى تنويع أنشطة الصناعة المحلية و توسيع سلة المنتجات الوطنية.

وعليه فالدولة الجزائرية مجبرة على الاعتماد على هذه الطاقات لإنشاء قطاع صناعي تنافسي، يهدف الى تحقيق الاكتفاء الصناعي المحلي، ثم يرمى الى التصدير ودخول الأسواق العالمية، بالإضافة الى فك جميع القيود في وجه المؤسسات الصناعية على وجه التحديد، وتشجيع الابداع والابتكار في هذه الهياكل الحيوية.

5. خلاصة:

إن ترقية الصناعة الجزائرية ليس بالأمر الهين و السريع، بل هو استراتيجية طويلة الأمد تتطلب تخطيطا محكما و موضوعيا وفق الامكانات المتاحة، و المستقبلية، لأن هذا القطاع الاستراتيجي يعد أعقد القطاعات و أكثرها تشابكا لارتباطه بكافة القطاعات الاستراتيجية و الحيوية الأخرى، وعليه فإن الدعامة الأساسية التي ينطلق منها التخطيط و إعادة الهيكلة هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في المجال الصناعي، من خلال خلق مؤسسات جديدة ناشطة في هذا المجال، أو إعادة تأهيل و بعث المؤسسات العاجزة و المتوقفة عن النشاط، وهذا لا يعني إهمال و إغفال الدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية والخاصة الكبرى في ترقية القطا الصناعي، إنما الاعتماد عليها كركيزة وحيدة لا ولن يقدم شيئا جديدا للصناعة الجزائرية، خاصة في ظل جهود الدولة في الخروج من التبعية البترولية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من **النتائج** نوجزها فيما يلي:

- قطاع الصناعة الجزائرية يفتقر الى التنويع الاستراتيجي الخالق للقيمة، فمعظم الصناعات لا تغطي الاحتياجات المحلية بالدرجة الأولى؛
- تمتلك الجزائر عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن المشكل يكمن في القيمة المضافة شبه المعدومة التي تقدمها هذه المؤسسات؛
- حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ضعيف جدا مقارنة بالحجم الكلي للمؤسسات من جهة، وحجم المؤسسات الناشطة التي ينشط معظمها في قطاع الخدمات من جهة أخرى؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جملة من المشاكل الادارية والمالية والاقتصادية، التي تكبح بدورها عمل هذه المؤسسات وتمثل عقبات في طريق نموها؛
- أبرز هذه المشاكل مشكل التمويل في ظل غياب منظومة مصرفية كفأة، وغياب سوق مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة لطلب رؤوس الأموال؛
- الدور الذي تلعبه المؤسسات ص و م في ترقية القطاع الصناعي مهم جدا من خلال تنويع المنتجات المحلية، و تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة و أن متوسط كثافة هذه المؤسسات يمثل مؤسسة لكل 450 مواطن تقريبا.

ومن النتائج السابقة يمكن تقديم بعض **التوصيات** نوجزها فيما يلي:

- توجه الدولة الى إقامة مؤسسات ص و م ذات طابع صناعي والتقليل من المؤسسات ذات الطابع الخدمي نظرا لتشبع الاقتصاد المحلي بهذا القطاع؛
- تعزيز دور الجامعات الوطنية في زرع فكر المقاولاتية الصناعية لدى الطلبة والشباب؛
- إصلاح المنظومة التمويلية لهذه المؤسسات، من خلال تحديث القطاع المصرفي وخلق سوق مالي متخصص في تمويل هذه المؤسسات؛
- توفير عقود شراكة دولية تسمح لهذه المؤسسات من الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة في التصنيع؛
- تخفيف القيود التشريعية وتحقيق العدالة الجبائية لهذه المؤسسات لضمان السير الحسن لها، واستمراريتها؛

- إعمار الجنوب بهذا النوع من المؤسسات، والاعتماد على الصناعات الغذائية في هذه المنطقة نظرا للطابع الفلاحي التي شهدته في الآونة الأخيرة.

6. الهوامش والإحالات:

[1] La direction technique chargée des statistiques économiques et du suivi de la conjoncture , **l'activite industrielle 2005-2015, collections statistiques n° 202/2016 , 2016 ,** disponible sur le site : www.ons.dz.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، **العدد77**، 15 ديسمبر 2001، ص.05.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، **العدد 02**، 11 جانفي 2017، ص.05.

[4] بن عمر الأخضر، باللموشي علي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة خمة لخضر، الوادي، يومي 06/05 ماي 2013، ص.12-14.

[5] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارANDI ، متاح على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie